

دور السياسة الاجتماعية في محاربة الفقر في الجزائر

The role of social policy in combating poverty in Algeria.



نجاح كعلة*

مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

keala-nadjeh@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/29 تاريخ القبول 2024/05/15 تاريخ النشر 2024/06/22



ملخص:

تهدف الدراسة الى توضيح السياسات والبرامج الاجتماعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية للقضاء على الفقر ومحاربة البطالة وكل مظاهر العوز والحرمان والتهميش الاجتماعي وذلك من أجل تحسين الأوضاع المعيشية وزيادة الرفاهية الاجتماعية وتحقيق الطموحات والآمال المجتمعية من خلال تجسيد سياسات الدعم الاجتماعي وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية وتدعيم الطاقات الشبابية وتبني إصلاحات اقتصادية ترمي للاستجابة والتكيف مع المتغيرات والمستجدات البيئية ومواجهة القضايا والمشاكل الاجتماعية. الكلمات المفتاحية: السياسة الاجتماعية، الفقر، البطالة، التهميش الاجتماعي، الحماية الاجتماعية.

Abstract:

The study aims to clarify the social policies and programs adopted by the Algerian government to eliminate poverty, combat unemployment, and address all forms of deprivation, exclusion, and social marginalization, in order to improve living conditions, enhance social welfare, and achieve societal aspirations and hopes. This is accomplished

* المؤلف المراسل

through the implementation of social support policies, activation of social protection programs, empowerment of youth capacities, and adoption of economic reforms aimed at responding to and adapting to environmental changes, as well as confronting social issues and problems.

key words: Social policy, poverty, unemployment, social marginalization, social protection

مقدمة:

تعتبر السياسة الاجتماعية إحدى السياسات القطاعية للدولة فهي تعبر عن مختلف الجهود والبرامج والتدابير التي تتخذها الحكومة في سبيل تلبية المطالب الشعبية وتحقيق الأهداف الاجتماعية ومواجهة التغييرات والمستجدات البيئية وذلك من أجل الحفاظ عن استقرار النظام السياسي وإحداث التوازن بين مسارات العمل الاجتماعي والاقتصادي في معالجة القضايا والمشاكل الاجتماعية بالاعتماد على الأيديولوجية السائدة في المجتمع ومجالات وميادين العمل الاجتماعي والاتجاهات العامة التي تنظمه والأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى التي تمثل الغايات المراد تحقيقها لزيادة الرفاهية الاجتماعية وتحقيق التنمية المحلية، ولعل من أبرز الظواهر الاجتماعية التي ترهق مختلف الأنظمة السياسية والهيئات الحكومية ظاهرة الفقر وما لها من تداعيات عكسية وتأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي والحكومة الجزائرية كغيرها من الحكومات بذلت العديد من الجهود والبرامج والتدابير الرامية للقضاء عن هذه الظاهرة والحد من انتشارها وذلك من خلال السياسات الاجتماعية والبرامج الاقتصادية والخطط التنموية الهادفة لتحسين الأوضاع المعيشية ومحاربة مظاهر العوز والحرمان والاقصاء الاجتماعي والتقليص من الفوارق الطبقة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لتسليط الضوء على هذا الموضوع والغوص في حيثياته أكثر تطرح الدراسة الإشكالية التالية: ما هي السياسات الاجتماعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لمحاربة ظاهرة الفقر في الجزائر؟

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الاجتماعية والفقر

تعتبر السياسة الاجتماعية عن طموحات المجتمع وتطلعاته في مختلف المجالات كونها الإطار العام الذي يضبط الخطط التنموية الاجتماعية التي تسعى مختلف المؤسسات الحكومية لتجسيدها والحكومة الجزائرية كغيرها من الحكومات تعمل جاهدة لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق الأمن والرفاه الاجتماعي والقضاء على مختلف مظاهر الفقر والعوز والحرمان وتحقيق الحماية الاجتماعية لكافة الشرائح المجتمعية من خلال العمل على تقليص الفوارق الطبقية وتكريس العدالة الاجتماعية.

المطلب الأول: السياسة الاجتماعية: المفهوم، الأهمية، الأهداف.

تعتبر السياسة الاجتماعية من أهم السياسات القطاعية للدولة، تهتم بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية كبرامج المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها من السياسات الاجتماعية الأخرى التي تفترضها المسؤولية القومية في المجتمعات النامية والمتقدمة¹.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الاجتماعية

تعددت واختلفت التعاريف الموجهة للسياسة الاجتماعية وذلك باختلاف الباحثين والمنظرين في هذا المجال كل حسب توجهاته الفكرية وأطره المرجعية فالسياسة الاجتماعية في صورتها الحديثة تعبر عن الواجبات الأساسية التي تلتزم بها الدولة اتجاه مواطنيها وهي بمثابة المسؤولية الأساسية التي تعمل مختلف الحكومات جاهدة في سبيل توفيرها من خلال العديد من الجهود والإجراءات والبرامج الحكومية الرامية لأحداث تغييرات إيجابية داخل المجتمع².

تعرف أيضا بأنها مختلف البرامج الحكومية الدائمة التي تقوم بها الأجهزة المتخصصة في الدولة يشترك في تجسيدها مختلف الأطياف المجتمعية سواء المؤسسات الرسمية أو التنظيمات الأهلية وذلك وفق طبيعة النظام السياسي للدولة وطبيعة بناء النسيج الاجتماعي وذلك من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية الشاملة للمجتمع. يشير

هذا التعريف الى ضرورة اشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في تجسيد مضامين برامج السياسة الاجتماعية وذلك في إطار تكريس الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية³.

كما تعرف أيضا بأنها مجموع القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج عن تفاعل مختلف القوى الاجتماعية في ضوء أيديولوجية المجتمع توضح هذه الاتجاهات أساليب وآليات العمل انطلاقا من الوعي الاجتماعي والامكانيات المتاحة وصولا لتحقيق الرفاهية الاجتماعية المنشودة. ركز هذا التعريف على ضرورة مراعاة الظروف الاجتماعية السائدة والموارد والامكانيات المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية وتجسيد البرامج والجهود الحكومية⁴.

وفي تعريف آخر للسياسة الاجتماعية عرفت بأنها تلك الترتيبات والإجراءات الصادرة من طرف الحكومة يساهم في تجسيدها مختلف الشركاء الاجتماعيين على المستوى الوطني من أجل تحقيق الرعاية الاجتماعية لكافة الأفراد بصفة عامة وللفئات الهشة كالفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال المشردين بصفة خاصة وضمان تحقيق الأمن والرفاه الاجتماعي لهم، يشير هذا التعريف الى الفواعل المشاركة في تجسيد السياسة الاجتماعية والى الفئات المستهدفة من هذه السياسات والغايات التي تسعى لتحقيقها هذه البرامج والمشاريع الاجتماعية⁵.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف السياسة الاجتماعية من الناحية الإجرائية بأنها مختلف الجهود والبرامج والمشاريع التي تصدرها مختلف الحكومات في سبيل النهوض بالخدمات الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي وذلك من خلال اشراك مختلف الاطراف المجتمعية في تحمل المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المحلية.

الفرع الثاني: أهمية السياسة الاجتماعية

تكمن أهمية السياسة الاجتماعية في كونها الإطار العام الذي ينظم ويضبط مختلف البرامج والمشاريع الحكومية التي تعمل على معالجة وحل مختلف القضايا الاجتماعية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي والامن الاجتماعي ويمكن تخلص أهمية السياسة الاجتماعية في النقاط التالية:

- تساهم في تنظيم بناء النسيج الاجتماعي وتأطير العلاقات المتبادلة بين أنساق المجتمع وذلك لارتكازها على مجموعة من القيم والمبادئ والأسس المنظمة لطبيعة العلاقات الاجتماعية.

- تعمل على اشباع احتياجات أفراد المجتمع وتلبية متطلباتهم وتحقيق أهدافهم وغاياتهم وذلك بالاعتماد على العديد من القواعد والأسس العلمية التي لها القدرة على التنسيق والاستشراف وتحقيق التوازن الديناميكي مع الظروف والتغيرات البيئية المستجدة⁶.

- تساهم في تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية والتنظيمية الواجب توافرها في تجسيد مختلف البرامج والسياسات الاجتماعية.

- تساعد صناع القرار السياسي في تحديد الأولويات الضرورية عند وضع الخطط الاجتماعية.

- توضح مجالات العمل الحكومي وتحدد الأهداف الاستراتيجية التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

- تحدد أهداف الرعاية الاجتماعية كونها محور اهتمام السياسات الاجتماعية في مواجهة القضايا الاجتماعية من خلال مقابلة الحاجات الإنسانية بالخدمات الحكومية⁷.

الفرع الثالث: أهداف السياسة الاجتماعية

تسعى السياسة الاجتماعية لإشباع الحاجات الإنسانية وترقية الظروف المعيشية وتلبية المتطلبات الشعبية وحل مختلف المشاكل والقضايا الاجتماعية ويمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الاجتماعية في النقاط التالية:

- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للموارد والخدمات بين مختلف أفراد المجتمع⁸.

- تحقيق التكافل والتماسك الاجتماعي وتعزيز الروابط الاجتماعي والمبادئ الإنسانية من داخل النسيج الاجتماعي.

- احداث تغييرات إيجابية وترقية مستوى الظروف المعيشية في مختلف المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية.

- تدعيم الشعور بالانتماء وتعزيز قيم المواطنة بين مختلف أفراد المجتمع.

- تحقيق التوازن والتكامل بين المستوى القومي والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي في اعداد وتنفيذ البرامج التنموية.

- السعي الى تحقيق النمو والتوازن في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي⁹.

- توفير الحماية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع من خلال برامج التأمينات الاجتماعية ضم البطالة والعجز والمرض والشيخوخة.

- تحقيق الاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي والأمن والسلم الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية¹⁰.

المطلب الثاني: الفقر: المفهوم، الأسباب والآثار الناجمة عنه

يعتبر الفقر من أبرز الظواهر القضايا الاجتماعية التي تؤرق مختلف الحكومات السياسية كونه ظاهرة منتشرة في مختلف أنحاء العالم لاسيما في مناطق العالم الثالث حيث تشير تقارير التنمية البشرية الى أن أكثر من ثلث سكان الدول النامية يعيشون تحت خط الفقر هذا ما جعل مختلف الحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء تجعل من محاربة ظاهرة الفقر أولوية قصوى في تحديد السياسات والخطط والبرامج التنموية من

خلال برجة العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف الى تحسين الأوضاع الاجتماعية والظروف المعيشية لمختلف الشرائح المجتمعية¹¹.

الفرع الأول: مفهوم الفقر

تتجلى ظاهرة الفقر في العديد من جوانب الحياة البشرية سواء من خلال انتشار المجاعات أو الامراض أو البطالة أو تدهور الأوضاع المعيشية أو سوء توزيع الموارد والخدمات الاجتماعية لذا تعددت التعريفات الموجهة لهذه الظاهرة بين مختلف الباحثين والأكاديميين والمهتمين بهذا المجال كل حسب توجهاته الفكرية وأطره المرجعية والزاوية التي ينظر منها للموضوع حيث يعرفها علماء الاجتماع بأنها الحالة التي يكون فيها الدخل ضعيف ولا يكفي لإشباع الحاجات الإنسانية الضرورية لمواصلة الحياة مما سبب التهميش والاقصاء الاجتماعي وزيادة الفوارق الطبقية بين مختلف افراد المجتمع.

يعرف أيضا بأنه الحرمان المادي الذي يؤدي الى عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة كتدني الحالة الصحية والتعليمية والأوضاع السكنية والعجز في مختلف مجالات الحياة البشرية. ركز هذا التعريف على المجالات الأساسية التي تحدد مظاهر الفقر والمتمثلة في الصحة والتعليم والإسكان باعتبارهم من الحقوق الأساسية لضمان معيشة كريمة تحفظ كرامة مختلف الشرائح الاجتماعية¹².

بينما عرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1998 بأنه مختلف مظاهر المشاكل الاجتماعية كالجوع والمرض والأمية والافتقار الى المأوى والسكن وعدم القدرة على التعلم وقصور القدرة الإنسانية في مختلف المجالات الحياتية. ركز هذا التعريف عن التأثيرات السلبية والتداعيات الخطيرة الناجمة عن الفقر والمتمثلة في الجوع والمرض والعجز¹³.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الفقر من الناحية الإجرائية بأنه حرمان المادي والعجز عن تغطية الحاجات الإنسانية الضرورية لمزاولة الحياة وعدم القدرة على توفير الحد الأدنى مستوى المعيشة.

الفرع الثاني: أسباب الفقر

ينجم الفقر عن العديد من الأسباب والعوامل التي تؤدي الى حدوثه تختلف هذه الأسباب من منطقة الى أخرى وتتفاوت من مرحلة الى مرحلة أخرى يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-حجم الأسرة: يؤدي زيادة حجم الأسرة الى زيادة النمو السكاني مما يتسبب في ارتفاع معدلات الاعالة وزيادة الأعباء عن نفقات الاسرة هذا بطبيعة الحال يتسبب في العجز عن تغطية الاحتياجات الأسرية خاصة إذا تجاوزت نسبة النمو السكاني نسبة النمو الاقتصادي مما يؤدي الى ضعف الدخل وتدهور الظروف المعيشة داخل الأوساط الاجتماعية.

-التضخم: يعتبر التضخم من أبرز أسباب الفقر كونه يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للنقود بالتالي يتأثر الدخل الحقيقي للأسر وتصبح غير قادرة على تغطية احتياجاتها وتعيش في ظل الاقصاء والحرمان والتهميش الاجتماعي¹⁴.

-انخفاض مستوى التعليم: يعتبر التعليم من أبرز مؤشرات التنمية البشرية وانخفاض مستواه يؤدي الى نقص انخراط الأفراد في سوق العمل بالتالي ينجم عنه العجز المادي في توفير متطلبات العيش ويعرقل مسار التنمية البشرية في مختلف مجالات الحياة الإنسانية¹⁵.

-البطالة: تعتبر البطالة من أبرز المشكلات الاجتماعية كونها احدى اهم المعوقات الأساسية للتنمية البشرية لأنها تؤدي انخفاض مستوى الدخل الفردي وتقليل معدل تكوين رأس المال البشري وتقليل الادخار وكل هذه العوامل لها تداعيات عكسية وتأثيرات سلبية على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية¹⁶.

الفرع الثالث: الآثار الناجمة عن الفقر

ينجم عن الفقر العديد من الانعكاسات والتأثيرات السلبية في المجتمع يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-العنف الأسري: يتسبب الفقر في زيادة نسبة العنف الأسري كالاغتداء اللفظي أو الاعتداء البدني وذلك لأن الفقر يخلق آثار سلبية على الأسرة بسبب عجز رب الأسرة عن تغطية احتياجاتها وتلبية متطلباتها مما يؤدي الى كثرة النزاعات والخلافات وتفكك الوحدة الاسرية.

-تدهور صحة المرأة والطفل: يتسبب الفقر في تدهور الأوضاع الصحية للمرأة والطفل وذلك بسبب غياب الرعاية الصحية والافتقار الى الجودة في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وعدم القدرة على تغطية النفقات والتكاليف العلاجية¹⁷.

-الحرمان من التعليم: يؤثر الفقر بصورة مباشرة على التعليم لأنه يؤدي الى انخفاض المستوى التعليمي بسبب عدم القدرة على توفير المستلزمات والوسائل التعليمية مما يزيد من نسبة التسرب المدرسي من أجل التوجه الى الحياة العملية لتحسين الأوضاع المعيشية والخروج من دائرة الاقصاء والتهميش الاجتماعي.

-خروج المرأة للعمل: يتسبب الفقر في خروج المرأة للعمل مما يؤثر على استقرار الأسرة وعدم توفير الحقوق الأساسية للأطفال لأن ذلك يولد نوع من الفراغ العاطفي والحرمان الأسري للأبناء لأنها تصبح غير قادرة على القيام بواجباتها داخل المنزل وخارجه نتيجة تراكم الضغوطات النفسية والأسرية والمهنية عليها¹⁸.

-انتشار الجريمة والانتحار: يعد الفقر من أبرز الأسباب التي تؤدي الى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع خاصة في ظل غياب التنشئة الاجتماعية السليمة والفضاءات الترفيهية والرياضية التي تستقطب الطاقات الشبابية خاصة البطالين منهم مما يؤدي بهم الى الانحراف والجريمة ومحاولات الانتحار بسبب الاضطرابات النفسية والسلوكية التي يعانون منها¹⁹.

المبحث الثاني: البرامج والسياسات الاجتماعية المتخذة لمكافحة الفقر بالجزائر

تعتبر ظاهرة الفقر من أكثر الظواهر والقضايا السلبية التي تصيب البناء الاجتماعي، وله العديد من التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة في بلدان العالم الثالث والجزائر كغيرها من الدول الأخرى تعاني من تفاقم هذه الظاهرة ومن انعكاساتها السلبية على مختلف الخطط والبرامج الشمولية لذا عملت جاهدة على ترقية الأوضاع المعيشية وتجسيد العديد من السياسات والبرامج التنموية والاجتماعية لمكافحة هذه الظاهرة التي تؤرق كاحل الحكومة وتنخر عظم المجتمع وتقطع أوصاله ومن أبرز السياسات والمشاريع التي عملت الحكومة الجزائرية على تبنيها وتجسيدها على أرض الواقع نجد عمليات التضامن المدرسي وتقديم المساعدات والاعانات الضرورية للفئات الهشة وانشاء الوكالة الوطنية للتشغيل وتفعيل دور القطار الخاص واشراكه في تحقيق برامج التنمية المحلية.

المطلب الأول: عمليات التضامن المدرسي وتقديم المساعدات الاجتماعية للفئات الهشة

بعد انعقاد الدورة 88 لمؤتمر العمل الدولي المنعقدة في سنة 2000 واستناد الى توصياته بتنمية الموارد البشرية عملت السياسات الوطنية على تنمية قدرات مختلف الشرائح الاجتماعية حيث برمجت العديد من الإجراءات والآليات لتحقيق الحماية الاجتماعية وبرزت هذه السياسات نجد عمليات التضامن المدرسي التي تهدف الى تمكين الأطفال المتدربين المنحدرين من أسر معوزة ومن مناطق نائية بمتابعة تدرسيهم وتوفير الوسائل واللوازم الضرورية لمواصلة العملية التعليمية بالإضافة الى منح اعانة مدرسية لكل تلميذ محتاج مسجل في المؤسسات الوطنية مع ضمان توفير النقل المدرسي للمتدربين في مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية وذلك بتزويد مختلف البلديات بحافلات للنقل المدرسي وتقديم الكتب والحقائب المدرسية لصالح التلاميذ المحرومين في كل بداية موسم دراسي مع توفير الاطعام على مستوى مختلف مدارس الوطن حيث بلغت تغطية عمليات

التضامن الاجتماعي 61% في طور الابتدائي مع تخصيص منحة قيمتها 5000 دينار جزائري لكل طفل ممتدرس، حيث لم تقتصر سياسات الحماية الاجتماعية على الأطفال الممتدرسين فحسب بل شملت أيضا مختلف الفئات الهشة داخل المجتمع كذوي الاحتياجات الخاصة الأرامل والمرضى والمسنين وذلك من خلال التكفل بنفقات العلاج والإقامة في المستشفيات والاستفادة من الادوية بصفة مجانية وتقديم العديد من الخدمات والمساعدات الاجتماعية²⁰.

المطلب الثاني: تأسيس وكالة التنمية الاجتماعية

برمجت الحكومة الجزائرية العديد من البرامج والسياسات الوطنية من أجل تحسين وترقية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الشرائح المجتمعية وذلك استجابة للمطالب الشعبية وتكريسا لأسس ومبادئ الحماية الاجتماعية حيث قامت بتأسيس وكالة التنمية الاجتماعية بموجب المرسوم رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996 كأساس لتنفيذ سياسات دعم الدولة للفئات الاجتماعية المعوزة واستحداث العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المحلية ومن أبرز البرامج التي سطرتها وكالة التنمية الاجتماعية وعملت على تجسيدها على أرض الواقع نجد المنحة الجزافية للتضامن وبرامج الإدماج الاجتماعي والمهني وبرامج التنمية الريفية ومنحة البطالة وغيرها من البرامج والسياسات الأخرى التي إنتهجها كآليات لمكافحة الفقر والقضاء على الحرمان والتهميش الاجتماعي وتحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية.

الفرع الأول: المنحة الجزافية للتضامن

تمنح هذه المنحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-305 المؤرخ في 10 سبتمبر 2009 الذي يعتبر من أهم الإجراءات الاجتماعية التي اتخذتها الدولة في سبيل تقديم الدعم الاجتماعي للفئات المعوزة التي لا دخل لها وغير قادرة على العمل، وتتمثل هذه المنحة الفئات التالية:

- الأشخاص الذين لا يمكن ادماجهم في سوق العمل بسبب تجاوزهم سن 60 سنة.
- ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من إعاقة جسدية أو عقلية.
- أصحاب الأمراض المزمنة الذين يتجاوز سنهم 18 سنة.
- العائلات ذات الدخل المنخفض.

تبلغ قيمة هذه المنحة 3000 دج يستفيد منها الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط السالفة الذكر²¹.

الفرع الثاني: برامج الادمج الاجتماعي

تبنت الدولة الجزائرية هذه البرامج بداية سنة 2008 تهدف الى ادماج الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة في سوق العمل حيث تقترح عليهم مناصب شغل تدعيمية موجهة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية للوحدات الاقتصادية، ويستفيد من هذه البرامج حاملي الشهادات (شهادات التعليم العالي وشهادات تقني سامي) حيث يستفيد حاملي شهادات التعليم العالي من منحة قيمتها 10000 دج بينما يستفيد حاملي شهادات تقني سامي منحة قيمتها 8000 وبعد سنة 2019 تم تحويل جميع عقود المعنيين بهذه المنح الى الادمج المهني في اطار عقود عمل غير محددة المدة في مناصب تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وذلك من أجل مكافحة الفقر وامتصاص البطالة والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومحاربة مختلف الآفات الاجتماعية الناجمة عن التأثيرات السلبية لظاهرة الفقر المنتشرة في أوساط المجتمع الجزائري²².

الفرع الثالث: البرنامج الوطني للتنمية الريفية

عملت الحكومة الجزائرية على تنمية المناطق الريفية وذلك راجع الى احتوائها على أكثر الفئات السكانية هشاشة وعجز، حيث يتركز أكثر من 34.7% من الفقرات والمعوزين في الريف الجزائري، حيث سعى البرنامج الوطني للتنمية الريفية الى رفع الوعي

الاجتماعي لدى الشرائح الاجتماعية المعوزة وبإشراكها في مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الموجهة لتلبية احتياجاتها وتحقيق آمالها وتطلعاتها²³.

الفرع الرابع: برنامج الاشغال ذات المنفعة العمومية

يندرج هذا البرنامج ضمن الاستراتيجيات والآليات الى اعتمدها الدولة الجزائرية في إطار مكافحة الفقر إنتهجه بداية سنة 1997 من أجل توفير مناصب عمل مؤقتة وخلق نشاطات اقتصادية في شكل مؤسسات مصغرة من أجل تحقيق قيمة اقتصادية مضافة يشمل هذا البرنامج القطاعات التالية: قطاع الطرق والغابات، قطاع الري والفلاحة، قطاع العقارات²⁴.

الفرع الخامس: منحة البطالة

تبنت الدولة هذا البرنامج في إطار مكافحة ظاهرة الفقرة والبطالة كبرنامج وطني موجه لطالبي العمل لأول مرة خلال فترة البحث عن عمل وقد تم تكليف الوكالة الوطنية للتشغيل بتسيير وتأطير هذا البرنامج وذلك بموجب قانون المالية لسنة 2022 من خلال تخصيص غلاف مالي له مقدر بـ 80,228,000,000 دج مقيد في ميزانية تسيير وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي²⁵.

المطلب الثالث: تشجيع القطاع الخاص ودعم المشاريع

يهتم صانعي السياسات الاقتصادية بمكافحة ظاهرة الفقر والحد من انتشارها والتخفيف من معاناة أفراد المجتمع من تداعياتها وتأثيراتها وذلك من خلال برمجة العديد من الآليات لمحاربتها كالعامل على توفير مناصب شغل وزيادة دخل الأفراد وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص بما يتناسب مع التحول الى اقتصاد السوق حيث أن القطاع الخاص يساهم بشكل كبير في مكافحة الفقر وامتصاص البطالة وتشغيل اليد العاملة هذا

ما أدى بالحكومة الجزائرية الى تقديم العديد من التسهيلات القانونية في مجال الاستثمار من خلال منح ضمانات وامتيازات للاستثمارات الخاصة التي تولد مناصب شغل للبطالين بالإضافة الى الاعتماد عليه في تحقيق التنمية المحلية وهذا ما اتضح جليا في الخطط الخماسية المتعاقبة التي تبنتها الدولة الجزائرية حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص في مجال التشغيل نسبة 63%²⁶.

ونظرا لفعالية القطاع الخاص ودوره الكبير في دفع عجلة التنمية والتقليص من نسبة الفقر والبطالة وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية سطرت الحكومة الجزائرية العديد من البرامج والمشاريع الحكومية لزيادة فعالية ونجاعة القطاع الخاص وذلك من خلال تمويل المشاريع الصغيرة وتقديم قروض للصناعات الصغيرة عن طريق التعاقد مع البنوك وفروعها وتوسيع دائرة هذه النشاطات وتقديم مساعدات وخدمات في مجال التسويق والتدريب وضبط الجودة وإقامة حاضنات اقتصادية تساهم في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع²⁷.

خاتمة:

يعد الفقر من أبرز القضايا والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها مختلف المجتمعات الإنسانية، وله العديد من التداعيات العكسية والتأثيرات السلبية على استقرار الأنظمة السياسية والاطراف الاجتماعية كونه مشكلة تعرقل مسار البرامج والخطط التنموية لذا عملت الدولة الجزائرية على مكافحة هذه الظاهرة والحد من انتشارها وذلك من خلال تسطير العديد من السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية الرامية لامتناع البطالة والقضاء على الفقر والتقليص من الفوارق الطبقيّة وتحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية كبرامج التضامن الاجتماعي ومساعدات الفئات المستضعفة المتمثلة في برامج الحماية الاجتماعية وسياسات التشغيل ودعم الشباب وتشجيع القطاع الخاص ودعم المشاريع.

نتائج الدراسة

- من خلال ما تم التطرق اليه توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها:
- سعي الحكومة الجزائرية الى تحقيق الرفاه الاجتماعي والقضاء على مظاهر الفقر داخل المجتمع الجزائري وذلك من خلال الجهود الحثيثة التي تقدمها في سبيل تحقيق الحماية الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع.
 - السياسات الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية المعتمدة دليل على استجابة النظام الجزائري للمطالب الشعبية وتكليفه مع المتغيرات والأوضاع البيئية ومرونته في مواجهة القضايا والمشاكل الاجتماعية.
 - أهمية القطاع الخاص ودوره الفعال في تدعيم القطاع العام وتشجيع الاستثمار وتوفير مناصب الشغل والتقليص من البطالة والحد من الفقر داخل المجتمع الجزائري.
 - تسعى الحكومة الجزائرية لمحاربة التهميش والاقصاء الاجتماعي وعملها على التقليص من الطبقة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

اقتراحات وتوصيات الدراسة

- بناء على ما تم التوصل اليه من نتائج تقترح الدراسة جملة من الاقتراحات والتوصيات أبرزها:
- إتباع تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال تفعيل دور صندوق الزكاة في مساعدة الفقراء وتحقيق التكافل والتضامن بين مختلف أفراد المجتمع.
 - ضرورة توفير قاعدة معلومات وبيانات دقيقة لعدد الفقراء والبطالين والمعوزين والتعرف على جوانب قصور الدولة ومعالجتها من خلال تحديث السياسات الاجتماعية والبرامج والخطط التنموية.
 - تكريس الديمقراطية التشاركية وإشراك مختلف الأطياف المجتمعية الرسمية وغير الرسمية في تجسيد السياسات الاجتماعية.

- تجسيد مبادئ الحوكمة وذلك من خلال محاربة الفساد وتطبيق المسائلة والمحاسبة والقضاء على التسيب والبيروقراطية وتحقيق العدالة والتنافسية.
- تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في توفير مناصب شغل وامتصاص البطالة والقضاء على الفقر.
- تدعيم الاستثمار المحلي والانفتاح على الاستثمار الأجنبي من أجل توليد فرص عمل جديدة تساهم في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

الهوامش:

- 1- أحمد إبراهيم، السياسة الاجتماعية، دار المسيرة، عمان، 2015، ص 56.
- 2- عبد المحي محمد صالح، الرعاية الاجتماعية: قضاياها وتطورها، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003، ص 17.
- 3- محمد يوسف محمد السيد، التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 16.
- 4- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، السياسة العامة الاجتماعية، دار الفكر، الأردن، 2015، ص 19.
- 5- محمد يوسف محمد السيد، التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 16.
- 6- بلقاسم نويسر، كريمة حاتي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد 13، 2017، ص 350.
- 7- سلام عبد علي العبادي، مسال عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب، العراق، العدد 96، 2011، ص 55.
- 8- رابح زغوني، السياسة الاجتماعية كسياسة عامة: نماذج متعددة لمفهوم متغير، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلة 15، العدد 01، 2021، ص 48.
- 9- سامية زيوج، مضامين السياسة الاجتماعية، مجلة التراث، الجزائر، العدد 29، 2018.
- 10- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نماذج السياسة الاجتماعية: التجربة التونسية ودلالاتها، سلسلة دراسات السياسة الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 07.
- 11- أم الخير السوفي، السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة للحد من الفقر في الجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي، الجزائر، المجلد 02، العدد 03، 2020، ص 110.
- 12- فادية جبر عبد الله، الفقر وطرق قياسه: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، دار فرحة للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2004، ص 08.

- 13- نصر ضو، أسباب ومظاهر الفقر حالة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2017، ص 17.
- 14- مصطفى أحمد حامد، الفقر في ظل العولمة: دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، الدار الجامعية، القاهرة، 2011، ص 87.
- 15- وسن عبد الرزاق حسن، إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي : مزيد بالأمثلة التطبيقية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 104.
- 16- جعفر عبد القادر، مشكلة الفقر: الأسباب والآثار وطرق العلاج، مجلة روافد للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد 08، 2020، ص 73.
- 17- نورة سليمان فيسة، عيسى يونس، مشكلة الفقر في المجتمع الجزائري والآثار الناجمة عنها، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 93.
- 18- عبد القادر علي، انتشار الفقر وأثره على اضعاف النساء في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 210.
- 19- نورة سليمان فيسة، عيسى يونس، مرجع سابق، ص 95.
- 20- أم الخير السوفي، مرجع سابق، ص 117.
- 21- كريم زرمان وآخرون، ظاهرة الفقر في الجزائر: الأسباب وطرق المعالجة 2000-2019، مجلة آفاق للعلوم، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 768.
- 22- نور محمد لمين، تقييم سياسات مكافحة الفقر من خلال محصنات الميزانية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015-2022، المجلة الجزائرية للمالية العامة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 253.
- 23- كريم زرمان وآخرون، مرجع سابق، ص 767-768.
- 24- ليلي مكاك، دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2011، ص 60-61.
- 25- ابراهيم سعاد، السياسة العامة للتخفيف من حدة الفقرة في الجزائر: منحة البطالة انموذجا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2023، ص 708.
- 26- كريم زرمان وآخرون، مرجع سابق، ص 768.
- 27- أم الخير السوفي، مرجع سابق، ص 117-118.